حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها

نوال قاسم بدحي
كلية العلوم الإدارية – جامعة عدن

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v2i2.61

الملخص :-

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الأدوات لتنمية وتوسيع وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير احتياجاتها في ظل بيئة الأعمال إلى المشاريع القائمة والكبيرة بشكل عام، وبتمثل الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال في تذليل المصاعب أمام مشاريع الشباب من خلال تقديم الدعم لهذه المشاريع في المراحل الأولى إلى أن يصل مرحلة النضوج ومن ثم الخروج من مرحلة الحاضنة .فقد هدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المنشآت الصغيرة في اليمن وبيان الأدوار المختلفة التي تلعبها حاضنات الاعمال في تنمية هذه المشروعات وتطويرها. وقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن المشروعات الصغيرة في اليمن تواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدراتها التنافسية وفرص استمرارها وأن تفعيل دور الحاضنات سيعمل على تذليل هذه الصعوبات، كما اوصى البحث بالعديد من التوصيات، أهمها ضرورة إنشاء حاضنات أعمال لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة لتعزيز القطاع الصناعي، وتبنيها كأحد الخيارات الاستراتيجية في تدعيم النمو الاقتصادي.

مصطلحات البحث: -حاضنات الأعمال – المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :-

The business incubators of the most important tools for the development and expansion of the development of small and medium enterprises and provide their needs and in light of the business environment to the existing projects and large in general، the key role of business incubators in overcoming difficulties in front of youth projects through the provision of support these projects in the early stages to that reaches maturity and then get out of the stage of the incubator. The goal of this search to identify the reality of small enterprises in Yemen statement of the different roles played by incubators business in the development of these projects and development. has been to reach a number of the conclusions and the most important that the small projects in Yemen faces a group of the challenges that affect the competitiveness and opportunities for its continuation and that the activation of the role of incubators will work on to overcome these difficulties، as recommended Find a number of recommendations، the most important of the need to the establishment of business incubators to support the development of small projects to promote the industrial sector، and adopted as one of the strategic options in the strengthening economic growth.

المقدمة :-

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبرز دورها كأداة فعالة في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع .غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الموارد المالية، المادية والبشرية، وتتصف بالهشاشة مما قد يعيقها عن مواكبة التطورات الاقتصادية السريعة والصمود أمام التحديات والصعوبات التي تواجهها، لذلك كان لزاما على الدول أن توفر لها مختلف الإمكانيات من خلال إقامة شبكات الدعم ولعل أبرزها ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي غالبا ما كانت تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها

فتعد حاضنات الأعمال من الآليات المهمة لدعم ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الريادية، فريادة الأعمال تستدعي الابتكار والتغيير وهي تعتبر محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي لاتزال أفضل أمل لأي دولة في الازدهار، ومع سعي المجتمعات للوفاء بمتطلبات التشغيل تبرز الأهمية البالغة لرعاية جيل جديد من رياديي الأعمال، حيث تكثر في عالمنا العربي المواهب والأفكار الإبداعية الشابة التي تبحث عمن يأخذ بها ويطورها ، ومن هنا يكمن دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المشروعات ، ويمكن استشفاف أهمية حاضنات الأعمال من خلال أدوارها الاستراتيجية المتوقعة .

ونظراً لحداثة موضوع البحث على البيئة الاقتصادية والإدارية اليمنية، وعدم وجود دراسات سابقة محلية تناولت موضوع حاضنات الأعمال، ونتيجة للحاجة إلى تكوين خلفية نظرية علمية متكاملة عن الموضوع جاءت هذه الدراسة لتحاول توضيح الدور الذي تقدمه حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات وتطويرها من خلال عرض بعض التجارب العالمية والعربية لحاضنات الأعمال والاستفادة منها، واستنباط الأدوار التي يمكن أن تقوم بها حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات وتطويرها.

مشكلة البحث:-

أصبحت المشاريع الصغيرة خياراً استراتيجياً تبنته الكثير من الدول من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، وهذا ما نلمسه عند الدول المتقدمة، إذ حققت العديد من المزايا كتعظيم صادراتها ودخلها القومي، كما تساهم هذه المشروعات في تحقيق الميزة التنافسية لدولها، بينما تعاني المشروعات في معظم البلدان النامية والأقل نمواً من عدد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، سواء كانت تلك المشكلات والمعوقات مالية أو تسويقية أو إدارية .... إلخ، لذا برزت حاضنات الأعمال كأداة استراتيجية يتم تفعيلها لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القائمة منها والمتعثرة في مواجهة وتخطي المشكلات والمعوقات التي تواجهها .

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وتطويرها؟

وللإجابة على هذا السؤال سيتم التطرق إلى الأسئلة الفرعية الآتية :

1) ماهي حاضنات الأعمال؟
2) ماهو واقع المنشآت الصغيرة في الإقتصاد اليمني ، وما مدى مساهمتها فيه ؟
3) ماهي تجارب الدول العالمية والعربية في حاضنات الأعمال؟ وهل يمكن الاستفادة من هذه التجارب؟
4) ما أهمية إنشاء حاضنات أعمال في اليمن، وماهي الأدوار التي تقدمها لتنمية المشروعات وتطويرها؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تدعيم الأفكار الابتكارية في تحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على أساس تنويع وتطوير الأنشطة والمشروعات الاقتصادية، التي تعد المحرك الرئيسي في الدول النامية، لذا فإن ملامح هذه الدراسة تتمثل في الأهداف الآتية:

1- المساهمة في تكوين خلفية نظرية علمية متكاملة عن حاضنات الأعمال.
2- التعرف على واقع المنشآت الصغيرة في اليمن، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
3- عرض بعض من التجارب العالمية والعربية في حاضنات الأعمال، ومعرفة استفادة اليمن من هذه التجارب.
4- بيان أهمية إنشاء حاضنات أعمال في اليمن، للمساهمة في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وتنميتها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

أهمية البحث:

تعتبر حاضنات الأعمال من الموضوعات الحديثة التي برزت على الساحة الاقتصادية، والتي لم تلق الاهتمام والبحث الكافيين، خصوصاً في الوطن العربي – واليمن بشكل خاص – ومن خلال البحث المكتبي تبين أن هناك ندرة في وجود دراسات محلية تناولت دور حاضنات الأعمال في تنمية المشروعات الصغيرة، وهي تعد فجوة معرفية، لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور حاضنات الأعمال واهميتها في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

منهج البحث:-

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي وذلك من خلال الاعتماد على المسح المكتبي المتمثل في المراجع والأبحاث والرسائل العلمية ، والدوريات والمقالات العلمية وبعض البيانات من كتب الإحصاء السنوية والتقارير ، ومواقع الإنترنت ذات الصلة بموضوع البحث سواء المواقع العربية أو الأجنبية .

محددات البحث:-

لقد واجهت الباحثة أثناء البحث بعض الصعوبات والتي تتمثل بما يلي :

1) عدم وجود دراسات سابقة محلية نظرية او ميدانية تناولت موضوع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشروعات في اليمن.
2) عدم وجود بيانات تفصيلية حديثة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن.

هيكل البحث:-

تحقيقاً لأهداف البحث وإجابة على مشكلة البحث تم تقسيم مضمون البحث إلى أربع مباحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لحاضنات الأعمال.
- المبحث الثاني: واقع المنشآت الصغيرة في اليمن.
- المبحث الثالث: تجارب عالمية وعربية لحاضنات الأعمال.
- المبحث الرابع: أهمية إنشاء حاضنات أعمال في اليمن لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية المشروعات وتطويرها.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية لحاضنات الأعمال

إن فكرة الحاضنات ليست وليدة اللحظة، ولكنها فكرة نشأت منذ فترة طويلة من الزمن، ويعود تاريخ حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة إلى حقبة السبعينات، وإن كان أقدمها في بتافيا - نيو يورك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام1959 ، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجيره من قبل الأفراد الراغبين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع تقديم النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً، وبعدها تحولت هذه الفكرة إلى ما يعرف بالحاضنة حيث تخرج منه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة (المساجدي ، وآخرون ، 2020، ص 135) ، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية واقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا الوقت لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985 من خلال بعض

رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، وفي نهاية عام 1990 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 550 حاضنة.(الهاجري ، عبدالله ،2015: 4) ، وتبعها في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والتي أقامت أول حاضنة أعمال في أوروبا عام 1986م (التميمي، 2007 : 55) .

وعلى الرغم من أن التطور في حاضنات الأعمال كان بطيئاً إلا أنه نتيجة لزيادة الرعاية من خلال الحكومات في مواجهة البطالة فقد أظهرت السنوات العشرين الأخيرة زيادة عدد الحاضنات وانتشارها في العالم، وفي السنوات الأخيرة اتجهت معظم دول العالم إلى فكرة الحاضنات الجامعية لتنشيط الصناعة القائمة على اقتصاد المعرفة، ولهذا تشير التقديرات إلى تزايد في أعداد الحاضنات في جميع أنحاء العالم، حيث بلغت (7500حاضنة بمعدل نمو 33% سنوياً، ترتبط منها بالجامعات (2500) حاضنة . (عيداروس وأحمد، 229:2013) .

أما بالنسبة للدول العربية فقد ظهرت الحاضنات في منتصف التسعينات بمساعدة أوروبية، حيث أقامت مصر أول حاضنة تكنولوجية عام 1998، وهي حاضنة التبين للمشروعات التكنولوجية ، وفي نفس السنة أقام المغرب أول حاضنة تحت مسمى فضاء المقاول .(القواسمة ، ميسون ، 2010: 39)

أولاً: مفهوم حاضنات الأعمال: -

تعرف حاضنات الأعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، وبذلك تكون حاضنة الأعمال عملية وسيطة بين مرحلة بدء المشروع ونموه من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل، والفكرة إلى منتج، أي تحويل الفكرة إلى هدف ليعود على المجتمع بالكثير من الفوائد، وهذه العملية لابد أن تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالأدوات اللازمة من أجل نجاح واستمرار المشروع (الزركوش وجلال، 2017م).

وتعرف الجمعية الوطنية الأمريكية (NBIA 3:2012) حاضنات الأعمال على أنها عملية دعم الأعمال التجارية عن طريق توفير إدارة التوجيه والمساعدة التقنية والاستشارات المصممة لتزويد الشركات الشابة ، وتوفير إمكانية الوصول إلى العملاء، وتأجير مساحة مناسبة ومرنة ، وعقود الإيجار، وخدمات الأعمال التجارية المشتركة ، ومعدات الدعم التكنولوجي الأساسية ، والخدمات المساعدة في الحصول على التمويل اللازم لنمو الشركة ، والتي تسرع التطوير الناجح لبدء الشركات الوليدة من خلال توفير رجال الأعمال مع مجموعة من الموارد والخدمات المستهدفة، وهدفها الرئيس هو إنتاج الشركات الناجحة التي ستغادر برنامج الحاضنة قبل اكتفائها مالياً واستقلالها ويكون لديها القدرة على خلق فرص العمل وتسويق التكنولوجيا الجديدة وتعزيز الاقتصاديات المحلية والوطنية.

ولا يقتصر تعريف الحاضنة على أنها كيان مادي ذات الواح وجدران تحتوي بداخلها على مشاريع ومستثمرين وجهات دعم وارشاد، ولكن الحاضنة منظومة تقدم مجموعة من الخدمات ومصادر الدعم المتنوعة .فهي أداة للتنمية الاقتصادية تساعد على تسريع نجاح اصحاب الافكار الخلاقة لخلق بيئة عمل استثمارية مناسبة لصغار المستثمرين والمبتكرين والمبدعين والمخترعين من خريجي الجامعات ولا سيما من ذوي الاختصاصات العلمية (الشتيوي ، حسين ، 2015: 3) .

كما تعرف حاضنات الأعمال على أنها بيئة او إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشأة الجديدة(الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير)، ورعاية ودعم هذه المنشأة، لمدة محدودة بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرص أ أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض(عيداروس وأحمد، 2013: 227).

ثانياً : أنواع حاضنات الأعمال :-

تعد حاضنات الأعمال من أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الريادية والابتكارية، وذلك من أجل إقامة مشروعات

جديدة، ومن أهم هذه الأنواع (صيرة وبخيت، 2017م : 4) :

1) حاضنات المشاريع العامة " غير التكنولوجية :"وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع ذات التخصصات والمجالات المختلفة بمختلف أنواعها، كالمجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشروعات، وتركز هذه الحاضنات على جذب المشاريع ذات الأعمال الز ا رعية أو الصناعية الهندسية وذلك من أجل النهوض بالأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.
2) حاضنات تكنولوجية : تعمل هذه الحاضنات تحت مظلة مراكز متخصصة يتم إنشاؤها على مساحة محددة من الأرض، تقوم بتوفير جميع آليات العمل اللازمة من أجل تشجيع الابتكار والإبداع، ويرجع تاريخ هذه الحاضنات التكنولوجية إلى بداية عقد الثمانينات، وتمثل هذه الحاضنات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة، وذلك من خلال الاعتماد على ما يتم توفيره من مثل هذه الجامعات كالبنية الأساسية، ومعامل وورش وأجهزة حديثة، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال تلك الحاضنات يمكن بيان الدور الذي تقوم به هذه الجامعات في بناء التنمية الاقتصادية في عصرنا الحالي، وذلك من خلال تسويق الابتكارات التكنولوجية الجديدة والمتطورة.
3) حاضنات الأعمال الدولية :تركز هذه الحاضنات على التعاون المالي والدولي والتكنولوجي وذلك بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، أو المساهمة في تطوير وتأهيل الشركات القومية من ناحية أخرى وتوسيع مداها إلى الأسواق الخارجية. ومن جهة أخرى فإن الكثير من الباحثين والمؤلفين اختلفوا في تحديد أنواع حاضنات الأعمال فمنهم من نسبها لهدف الحاضنة، ومنهم من نسبها لطبيعة مجال عملها، وآخرون بحسب الخدمات المقدمة من الحاضنة، والجدول التالي يوضح هذه التصنيفات المختلفة.

ثالثاً: أهداف حاضنات الأعمال: -

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تخريج العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تستطيع أن تبقى في السوق وتنمو وتزدهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية وأهداف على مستوى دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يستطيع أي يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات مقابل عمولة والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع، ومن هنا يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي (عطار، 2008م)

1) المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع
2) العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلاً، ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها، وكيفية التغلب عليها.
3) تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة.
4) تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور.
5) العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الادارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها وخاصة في مرحلة التأسيس.
6) العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع.
7) العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية العالية.
8) تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى، هذا وبالإضافة فإن على حاضنات الأعمال أن تعمل على

التقييم المستمر للحاضنة للتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشئت من أجلها.

9) العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على منافسة مثيلاتها في السوق.

10) المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي.

11) العمل على حل مشكلات محددة، حيث يتم في عديد من الدول انتشار بعض الحاضنات من أجل حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع، وكمثال على ذلك عندما قامت هيئة اليونيدو بالتعاون مع الحكومة الباكستانية بإنشاء أحد الحاضنات بهدف استيعاب الضباط العسكريين الذين يتم إحالتهم إلى المعاش وتدريبهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات بهدف إقامة شركات جديدة.

12) تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية

13) توفير مكان مؤقت من اجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة.

14) توفير العديد من الخدمات الاستشارية والمالية الضرورية لاستمرار المشروع أو حتى تأسيسه.

وبشكل عام تقودنا أهداف وخدمات حاضنات الأعمال والمشروعات إلى القول بأن هذه الحاضنات تلعب دوراً بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل النواة لترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة وهي أيضاً تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.

تكتسب المشاريع الصغيرة أهمية كبيرة في اقتصاديات العالم بتشكيلها النسبة الأكبر من عدد المشاريع العاملة والمؤثرة في اقتصاديات الدول، فهي تعتبر القاعدة الرئيسية لنشاط المنشآت الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة من خلال علاقتها التبادلية ، واعتبارها المحرك الأساسي لعجلة

أولاً: تعريف المنشآت الصغيرة في اليمن:-

رابعاً: فوائد حاضنات الأعمال: -

مما لا شك فيه أن فوائد حاضنات الأعمال كثيرة ومتنوعة، وهي بمثابة فوائد مشتركة بين مجموعة من العناصر، أهمها، الرياديون، ومراكز الأبحاث، والجامعات، وكذلك الدولة الراعية للحاضنات، وتتضح هذه الفوائد كالتالي: (الخضار، لبيب، 2004: 7)

- بالنسبة للشباب الرياديين :تمنح فرص النجاح لهم في إقامة المشاريع وتعزز الثقة بالنفس من خلال المقدرة على إقامة وادارة المشاريع وتحسين المهارات الفنية والإدارية، وتسهل عملية الاتصالات وتوفر المعلومات والمعدات البسيطة للعمل وكذلك المكان، بالإضافة إلى تقديم التمويل المطلوب لإقامة المشروع.
- بالنسبة للدولة :الحاضنات تساهم في نمو دخل الدولة وتعزز برامج التنمية المستدامة، وتساعد في تجنب فشل الأسواق وكسادها كما تروج للتطوير والتنمية الإقليمية وتوفر فرص عمل.
- بالنسبة للجامعات ومراكز الأبحاث العلمية : تسهم في التواصل الدائم بين الجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي ومختلف الأنشطة التنموية لمعرفة أهم المشكلات وطرق حلولها، وتساعد في تسويق الاختراعات التي من شأنها أن تعمل على رفع عجلة النمو بشتى مجالاته من ناحية وعلى نمو كفاءة الأفراد من ناحية أخرى، وتنمي لدى طلبة الد راسات العليا المقدرة على الاستخدام الأمثل لكفاءاتهم وتشجع مبادراتهم.
- بالنسبة للأعمال (الأنشطة) : تطور فرص زيادة الاختراعات والبراءات العلمية وتنمي الاقتصاد المعرفي والملكية الفكرية.

المبحث الثاني
واقع المنشآت الصغيرة في اليمن

النمو وذلك من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وتوليد دخل لشريحة واسعة من الأفراد (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1995) . ومن هنا كان لابد من التعريف بالمنشآت الصغيرة في اليمن، ومدى اسهامها في النشاط الاقتصادي.

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة صغيرة و متوسطة هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة (حتاملة ، 2019 :6)، ولكن يتم تحديد هذا التعريف بما يتناسب مع ظروف كل دولة على حدة. وفي اليمن لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة، حيث إن كل قطاع له خصوصيته، وتعريفه الخاص ومدى ملائمة التعريف له، ولكنها قد تستند إلى عدت معايير كمية. ومنها وزارة الصناعة والتجارة في اليمن (قرار وزير الصناعة والتجارة رقم، 136 لسنة 2009، بشأن تعريف المنشآت الصناعية) والذي استند التعريف إلى معياري، القوى العاملة، ورأس المال. ويوضح جدول رقم (1) تمييزاً للمنشآت بحسب حجمها من حيث عدد العاملين فيها.

جدول رقم (1): تعريف المنشآت الصناعية وفقا لقرار وزارة الصناعة والتجارة في اليمن

المنشاة	عدد العمال	رأس المال
منشآت صناعية صغيرة جدا	3 عمال فأقل	اقل من مليون ريال
منشآت صناعية صغيرة	4 – 9 عامل	من مليون الى أقل من عشرين مليون ريال
منشآت صناعية متوسطة	10 – 50 عامل	من عشرين مليون ريال، واقل من مليار ريال
منشآت صناعية كبيرة	أكثر من 50 عامل	مليار ريال فأكثر
المصدر: " قرار وزير الصناعة والتجارة" رقم (136) ، لسنة 2009. صنعاء، اليمن.		

أما الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، التي أعدها الصندوق الاجتماعي للتنمية في ديسمبر 2004، واقرها مجلس الوزراء بالقرار رقم (38) في 25 يناير 2005، فقد عرفت المنشآت الصغيرة، بأنها أي نشاط مدر للدخل في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات، وتستخدم 50 عاملا أو أقل، أما المنشأة الأصغر فهي التي تستخدم (1 -4) عامل بما فيهم المالك (الصندوق الاجتماعي للتنمية (2009):8).

ويعرف صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، أنها تلك التي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها ما يعادل 200 ألف دولار أمريكي شاملة تكلفة الأرض والمباني، ويعمل فيها 20 عامل فأقل (السروري ، 2007 : 199).

ويتضح من ذلك، أنهُ لا يوجد تعريف محدد للمنشآت الصغيرة حتى في اليمن، ويمكن أن يعود ذلك، إلى عدم وجود توجه استراتيجي شامل رسمي ومجتمعي وقطاع خاص، ضمن إطار مؤسسي واحد لتنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة، على الرغم من أهميتها الكبيرة في التشغيل، وتقليص البطالة، والفقر، ورفع النمو الاقتصادي.

ثانياً : خصائص المنشآت الصغيرة في اليمن:-

هناك ميزة، أو خاصية تتعلق بالمنشآت الصغيرة في اليمن مقارنةً بغيرها في معظم البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً، وهي أن معظم المنشآت الصغيرة قطاعاً غير منظماً، بمعنى أنها غير مسجلة لدى المؤسسات الرسمية ذات الصلة، وأن المسجل منها بياناتها غير دقيقة، كما أنها غير مسجلة لدى هيئات القطاع الخاص (الغرفة التجارية الصناعية)، ويؤدي ذلك إلى صعوبة في إتخاذ أي سياسات تستُهدف مساندة، أو تنمية هذه المنشآت (شرهان، 2017: 81)، ولذا، يمكن توضيح أهم هذه الخصائص بشكل مركز على النحو الآتي:

(1) تركز النشاط:

يمكن دراسة نشاط المنشآت الصغيرة في اليمن من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2) : المنشآت الصغيرة بحسب النشاط الاقتصادية

م	المسح النهائي للمنشآت في 2004 (*)		
	النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	نسبة من الإجمالي(**) (%)
1	الزراعة والصيد البري	2،155	0.60
2	صيد الاسماك وانشطة ذات صلة	15	0.004
3	التعدين والمناجم والمحاجر	129	0.04
4	صناعات تحويلية	35،505	9.90
5	كهرباء وغاز ومياه	3،840	1.10
6	انشاءات بناء وتشيد	423	0.12
7	تجار الجملة والتجزئة	196،282	54.7
8	فنادق ومطاعم	708،14	4.10
9	نقل وتخزين واتصالات	8،495	2.40
10	وساطة مالية	515	0.14
11	انشطة عقارية وإيجاريه	3،943	1.10
12	إدارة عامة وقطاع الضمان الاجتماعي	1،263	0.35
13	التعليم	5،083	1.40
14	صحة، وعمل اجتماعي	6،604	1.80
15	خدمات شخصية واجتماعية	79،640	22.20
16	خدمات خاصة واعمال منزلية	2	0.0005
17	منظمات وهيئات	26	0.007
18	غير مبين	26	0.007
	الإجمـــــــــــالـــــــي	358،654	%100

المصدر: استناداً إلى: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء " التقرير النهائي للتعداد المنشآت"، لعام (2004) ، صنعاء.

تتركز معظم المنشآت الصغيرة، في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، بنحو 54%، يليه قطاع الخدمات الصحية، بنحو 22%، ثم الصناعات التحويلية، بنحو 9.9%، ثم الفنادق والمطاعم بنحو 4.1%. لذا يؤدي هذا التركز، إلى إنشاء عدداً كبير من المنشآت المماثلة، مما يزيد من درجة المنافسة فيما بعضها، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض معدلات العوائد، في قطاعات معينة

(2) الانتشار الجغرافي:

بلغ إجمالي المنشآت الصغيرة في اليمن نحو 654،358 منشأه في عام 2004، تتوزع بين الحضر بنحو 633،187 منشأه بنسبة بلغت 52.4%، و021،171 منشآه في الريف بنسبة بلغت 47.7%. وتتركز معظم هذه المنشآت في عدد من المحافظات، وتحديداً المدن الرئيسية ومراكز المديريات في الريف.

(3) نمط الملكية:

(الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2004: 5) . ويبدو أن من أسباب تركز المنشآت الصغيرة في أنشطة معينة، وهامشية في بعضها يعود إلى، عدم وجود استراتيجية ائتمانية شاملة لتنمية المنشآت الصغيرة، فضلاً عن عدم اتخاذ سياسات حكومية لترشيد ضعف الثقة في البيئة الاستثمارية، وتدني مستويات المهارات لدى العاملين في معظم تلك المنشآت.

تعود أغلبية المنشآت الصغيرة ملكيتها إلى القطاع الخاص المحلي بنحو 939،275 منشأه بنسبة بلغت 77%، من إجمالي المنشآت، وتُعد هذه الميزة إيجابية، تعمل على التحكم في القرارات الاقتصادية من جانب، وزيادة استقرار العمالة من جانب أخر، لأن الأرباح الناتجة عن هذا النشاط سوف تستثمر في المناطق المحلية عادة. وبنحو 33% من إجمالي المنشآت، تعود ملكيتها للقطاعات الأخرى(*).

(4) التأسيس أو الإنشاء:

من خلال بيانات التعداد(*) تبين أن المنشآت الصغيرة التي تأسست منذ 15 سنة وأقل، بلغت نحو 89%، من إجمالي المنشآت الصغيرة في عام 2004، وهذا يدل على أن معظم المنشآت الصغيرة في اليمن حديثة العهد نسبياً، وخبراتها محدودة.

(5) رأس المال:

تتميز المنشآت الصغيرة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها، وتشغيلها، فالمتطلبات الرأسمالية لبداية المنشآت الصغيرة متواضعة، ويتراوح رأس مال المنشأة بين 160 ألف ريال، إلى مليون ريال. كما يقدر رأس المال المستثمر المطلوب لخلق فرصة عمل جديدة (تشغيل عامل واحد في المنشآت الصغيرة) نحو 590 ألف ريال، مقارنة بمبلغ 2.46 مليون ريال في المنشآت الكبيرة (قايد، 2008: 30). ولذا لا تعتبر هذه الأصول كضمان كافي يقدم للمصارف مقابل الحصول على التمويل.

(6) الأجور والرواتب:

بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الدائم بأجر في المنشأة الصناعية الصغيرة نحو 182 ألف ريال، أي حوالي 15 ألف ريال شهرياً، أما المنشأة الخدمية الربحية الصغيرة، بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل الواحد نحو 12 ألف ريال، تقريباً. ويُعد معدل الأجر منخفض جداً ولا يكفي لتلبية معيشة أسرة العامل في الشهر. ومع ذلك، يبدو أن البيانات التي حسبت معدل الأجر غير دقيقة، لاسيما أن ميزانية المنشأة مندمجة تماماً بميزانية مالكها في معظم المنشآت الصغيرة.

(7) الوعي المالي والمصرفي للملاك:

بلغت نسبة المشتغلين غير المؤهلين في قطاع المنشآت الصغيرة، بنحو 57%، من إجمالي المشتغلين في هذه المنشآت في 2004، ويعكس ذلك، تدني مستوى الوعي المصرفي والتمويلي في هذه المنشآت.

ثالثاً : إسهام المنشآت الصناعية الصغيرة في الناتج والتشغيل:-

تكمن أهمية قطاع المنشآت الصغيرة، في الإسهام الفعال لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وذلك من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، من ناحية، والقدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تُعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه المنشآت من ناحية ثانية. ولذا، سيتم تناول تطور اسهام المنشآت الصناعية الصغيرة في القيمة المضافة، ودورها في زيادة القوى العاملة كالآتي:

(1) إسهام المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة: بلغ متوسط مساهمة المنشآت الكبيرة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي اليمني بنحو 57.60%، خلال المدة 2004-2012، وبلغ متوسط مساهمة المنشآت المتوسطة بنحو 9.17% خلال المدة ذاته، بالمقابل بلغ متوسط مساهمة المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة خلال المدة 2004-2012 بنحو 33.32%، ويعود انخفاض مساهمة المنشآت الصغيرة في القيمة المضافة إلى تدني مهارات العاملين فيها، وبدائية الآلية المستخدمة في الإنتاج. فضلاً عن، موسمية بعض المنتجات الصناعية في هذه المنشآت. وتعتبر القيمة المضافة من أهم المؤشرات التي تعكس مكانة المنشآت الصغيرة في الاقتصاد اليمني

(*) انظر ذلك في، التقرير النهائي لتعداد المنشآت لعام، 2004، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

جدول رقم (3) : إجمالي القيمة المضافة للمنشآت بحسب الحجم ونسبتها إلى إجمالي المنشآت (م. ريال)

السنوات	القيمة المضافة بحسب حجم المنشأة					
	صغيرة	%	متوسطة	%	كبيرة	%
2004	652،44	31.70	710،12	9.00	473،83	59.30
2005	167،57	29.10	144،14	7.20	138،125	63.70
2006	995،95	32.50	946،28	9.80	427،170	57.70
2007	571،143	33.00	636،42	9.80	857،248	57.70
2008	571،143	33.00	636،42	9.80	857،248	57.70
2009	808،130	30.80	543،38	9.10	039،256	60.20
2010	267،194	36.60	310،49	9.30	891،286	54.10
2011	985،179	36.60	702،45	9.30	654،265	54.10
2012	233،212	36.60	053،54	9.30	009،314	54.10

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي " لسنوات (2007-2009-2012)، صنعاء.

ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات تبين أن هناك إمكانية لزيادة وتفعيل دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد اليمني.

(2) إسهام المنشآت الصغيرة في التشغيل:

بلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت الكبيرة في القطاع الصناعي اليمني بنحو 30.68%، خلال المدة 2004-2012، وبلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت متوسطة الحجم بنحو 17.17% خلال المدة ذاته، بالمقابل بلغ متوسط عدد العاملين في المنشآت الصغيرة خلال المدة 2004-2012 بنحو 52.15%، وهذا المؤشر يدل إلى قدرة المنشآت الصغيرة لاستيعاب فائض العمالة، وخلق فرص جديدة، مقارنة بالصناعات الكبيرة المكثفة لرأس المال. ويوضح جدول 3-14 إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي اليمني خلال المدة 2004-2012، بحسب حجم المنشآت.

جدول رقم (4) : عدد العاملين في القطاع الصناعي حسب حجم المنشآت

السنوات	إجمالي عدد العاملين بحسب حجم المنشأة					
	صغيرة	%	متوسطة	%	كبيرة	%
2004	299،87	53.60	352،25	15.60	099،50	30.80
2005	887،91	52.30	657،27	15.70	208،56	32.00
2006	233،120	52.10	543،40	17.60	829،69	30.30
2007	066،137	51.50	652،48	18.30	303،80	30.20
2008	340،81	52.40	733،27	17.90	128،46	29.70
2009	342،84	56.10	926،21	14.60	123،44	29.30
2010	718،87	50.30	945،31	18.30	891،54	31.40
2011	227،74	50.30	032،27	18.30	449،46	31.40
2012	589،86	50.30	534،31	18.30	185،54	31.40

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي " لسنوات (2007-2009-2012)، صنعاء.

ومع ذلك، تحتل المنشآت الصغيرة المرتبة الأولى في القطاع الصناعي في اليمن من حيث التشغيل للقوى العاملة في البلد والمساهمة في الحد من البطالة، تليها في الاهمية المنشآت الكبيرة، ويعود انخفاض عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة إلى عددها المحدود في الانتشار، وتليها في الأهمية المنشآت المتوسطة.

مما سبق يتبين لنا ان إنشاء حاضنات أعمال في اليمن بات ضرورة ملحة تتطلبها حاجة المشروعات الصغير إليها، وخصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعتري الاقتصاد اليمني، إذ تعتبر المشروعات الصغيرة الخيار الاقتصادي المتاح لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة.

رابعاً :الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول الا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي (دليلة وشيراز، 2012 :6):

1) الصعوبات والمشكلات التمويلية :يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات، ويمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:
   - ❖ مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع .
   - ❖ مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع .
   - ❖ مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.
2) المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية : الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.
3) المشاكل والصعوبات الفنية :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما بالأمر السهل، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة.
4) المشاكل والصعوبات التسويقية :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي (ناصر ، 2010 :51):
   - ❖ انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين .
   - ❖ إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار.
   - ❖ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.
   - ❖ عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق .
   - ❖ عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية .
   - ❖ انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقه.

المبحث الثالث

تجارب عالمية وعربية لحاضنات الأعمال

حتى نقف على الدور الريادي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في تفعيل وتطوير تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كان لزاماً أن نعرض بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال كما يلي:

1) **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية** (زودة وبوكفة، 2014، 63:64) :-

تعد التجربة الأمريكية من أقدم التجارب العالمية، حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في أمريكا، وقد أقيمة الحاضنات هناك لتخفيف معدلات الفشل وزيادة معدل النمو للمنشآت الصغيرة، وخلق فرص عمل جديدة، إذ أنها أداة جديدة للتنمية الاقتصادية، وترتبط نسبة كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات والمعاهد المحلية وتقدم خدمات متنوعة، وتشير التقارير على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت الأرقام أن حوالي % 90 من هذه الحاضنات بدأت عملها عام 1983 ، وتعود جذور حاضنات الأعمال إلى محاولة تطوير نشاط

مراكز الأعمال والاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وزيادة أهمية دور القائمين بالمشروعات الناجحين كحاضنات لمشروعات الأعمال الجديدة.

أما بالنسبة إلى أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية نوجزها في الآتي:

- حاضنة الأعمال الدولية :تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع ما يرافقها من نقل للتكنولوجيا الحديثة.
- الحاضنة الإقليمية :يخدم هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتواجدة فيها.
- الحاضنة التكنولوجية :تضم هذه الحاضنة المؤسسات الصغيرة التي تستخدم حلقات تكنولوجية متقدمة بهدف إنتاج منتجات جديدة غير تقليدية،
- الحاضنة الصناعية :إذ تعمل هذه الحاضنة وفق فكرة تأمين الارتباطات الأمامية والخلفية بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وتأمين المؤسسات الكبيرة للإسناد المعرفي والتقني للمؤسسات الصغيرة.
- حاضنات القطاع المحدد :تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة نشاط اقتصادي محدد مثل تكنولوجية المعلومات والاتصالات أو الصناعات الهندسية.
- حاضنة الانترنت :هي الحاضنة المختصة بمساعدة شركات الانترنيت ومؤسسات إنتاج البرمجيات الناشئة على النمو وتطوير أعمالها حتى تبلغ المرحلة التي تكون فيها قادرة على العمل بمفردها.

أما بما تمتاز به حاضنات الأعمال من خصائص في الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر:

- أكثر من 80 % من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات.
- أكثر من 90 % من الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع، و 55 % منها توفر مساحات للمعامل و 41 % منها توفر مساحات للتخزين و 80%من المؤسسات المحتضنة اتخذت مقرا جديدا لها بنفس المدينة.
- يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة "حاضنات لا تهدف إلى الربح " حوالي 51 % من مجموع الحاضنات .وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية حوالي 8 %من حاضنات الأعمال في أمريكا.

2) **التجربة الفرنسية** (عبد الوهاب ،2016: 18):

التجربة الفرنسية للحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينات، وهناك ما لا يقل عن 200 حاضنة تعمل الآن في مختلف المدن الفرنسية وفي سنة 2001 تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية

وقد قامت هذه الجمعية بإنشاء 30 حاضنة، " France INCUBATION"الفرنسية للحاضنات جديدة تتبع وزارة البحث العلمي الفرنسية و ذلك خلال عامين منذ إنشائها .حيث قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا حاليا كالتالي:

- حاضنات حكومية :وهي الحاضنات التي زادت أعدادها وازدهرت بشكل كبير بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في مارس عام 1999 ، والذي يشجع ويقوم بتمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية التي تحتضن المشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية، و ينتمي إلى هذه النوعية أيضا الحاضنات المقامة داخل كلية الهندسة والمعاهد العلمية.
- حاضنات تملكها شركات الكبرى، وبيوت الخبرة : وهي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المؤسسات الجديدة في المجالات التي تقوم بالتعاون مع خبرة هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية مثل تطبيقات التليفون الخلوي، وكذلك الالكترونيات، ومجالات التكنولوجيا الحيوية.

- حاضنات قطاع الخاص :وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساسا على الربح وهي مشروعات بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر وتوظيف الأموال، وهي حاضنات تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطرة العالية جدا.
- ويوجد في فرنسا عدد من الحاضنات ذات التخصصات المتنوعة، حيث قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بوضع تصنيف جديد لهذه الأنواع من التخصصات التكنولوجية التي تتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي:
  - العلوم البيولوجية: تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، الصحة، الصناعات الغذائية وعلوم الحياة.
  - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : الانترنت، البرمجيات، علم الشبكات، الاتصالات، الوسائط المتعددة.
  - العلوم الإنسانية والاجتماعية :التعلم، الثقافة.

وتتميز التجربة الفرنسية في مجال إقامة حاضنات الأعمال بعدد من الخصائص التي تعتبر نموذجاً في معظم التجارب الأوربية للحاضنات من حيث:

- جميع الحاضنات الفرنسية (تكنولوجية أو غير تكنولوجية) تقدم خدمات للمشروعات غير الملتحقة بها.
- معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال المخاطرة لاحتضان الابتكارات والاختراعات.
- الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي وتأخذ شكلاً قانونياً موحداً تحت صيغة "جمعية أهلية لا تهدف للربح" .
- تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجاريه ذات قيمة
- إيجار مخفضة ولمدة لا تزيد عن 23 شهرا فقط.

3) **التجربة الماليزية** (القواسمة، 2010، 59: 60) :

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية الماليزية نلاحظ أن ما نسبته 85 % على الأقل من المشاريع المسجلة في ماليزيا هي مشاريع صغيرة الحجم، ومن هنا كان لا بد من دعم وتنمية هذا القطاع وذلك من خلال وضع خطتان:

(1) خطة1996 - 2000 : والتي تم التركيز فيها على دعم وتنمية الصناعات الصغيرة ، وتم وضع عدة برامج تهدف إلى مساعدة الصناعات ذات معدل النمو العالي وذات التوجه للتصدير لأهميتها في الاقتصاد الماليزي.

(2) خطة1996 -2005 : والتي تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال من أجل تنمية بعض المشاريع مثل شركات الخدمات المتخصصة ، شركات البحث والتطوير المتخصصة ، شركات تصنيع المعدات ، شركات التغليف المتقدمة ، والشركات المتخصصة في مجال التجارة الالكترونية .

ويوجد العديد من الحاضنات في ماليزيا ، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لزيادة المكون المحلي من المنتجات التكنولوجية ، ومن أقوى الحاضنات في ماليزيا المؤسسة الماليزية لحدائق التكنولوجيا (1997)، وقد تم انشاء العديد من الحاضنات وكلها حاضنات تكنولوجية تحوي مساحات متنوعة للعمل وخدمات مشتركة ، وتقدم الدعم الفني والاداري والتسويقي ومساندة الأبحاث والتطوير .

وقد عمدت الحاضنات على ربط خدماتها بالجامعات الماليزية من خلال اقامة بعض المراكز لتطوير التكنولوجيا مثل :جامعة ماليا، جامعة بيترا ماليزيا، جامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا، ومن الأمثلة على هذه المراكز التكنولوجية:

- حاضنة (UPM-MTDC Technology Innovation Centre) : تم افتتاح هذه الحاضنة التكنولوجية في أبريل 1997 ويوجد فيها حوالي 31 شركة تعمل معظمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية مثل Multimedia Super Corridor،MSC.
- مركز الإبداع التكنولوجي (UM-MTDC Technology Innovation Centre) : تم إنشاء

هذا المركز عام 1999 ، وهو خاص في مجال تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

- مركز التكنولوجيا الذكية (UKM-MTDC Smart Technology Centre) : تم افتتاح هذا المركز عام 1999 ، ومن أهم أهدافه العمل على مساعدة المشروعات المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية .

4) **التجربة المصرية** (عبد الوهاب، 2016: 61):

وتولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها سنة 1995 بعضوية جمعية عمومية ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق المذكور خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 15 منها حتى سنة 2002 . وتصنف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها، وكما يأتي:

- حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف.
- حاضنات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط.
- حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية.
- الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية أو داخلها منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة.
- حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.

استوعبت الحاضنة الواحدة بحدود 40 مشروعاً، تستمر لمدة 3 سنوات ثم تتخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة .وتشير الإحصاءات إلى أنه سينتفع بحدود 520 منتسب من خدمات الحاضنات حتى عام 2006 . وقد أخذ الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا على عاتقه تمويل تلك المشاريع في إطار الحاضنة وذلك نتيجة لارتفاع تكاليف إقامة المشروعات فإن الحاضنة ستوفر ذلك التمويل مبدئياً، فضلاً عن توفيرها لأشكال الدعم الأخرى إلى أن تتمكن المشروعات من الاعتماد على نفسها ذاتياً.

5) **التجربة المغربية** (الشبراوي، 2005: 114):

تم تأسيس أو حاضنة للمشروعات في المغرب تحت مسمى فضاء المقاولة سنة 1998 وبرعاية المصرف الشعبي ، وذلك انطلاقاً من تجربته في مجال تقديم القروض للمشروعات الصغيرة وكافة وسائل الدعم والرعاية لها ، وقد حددت مهام هذا الفضاء على النحو التالي:

1- توفير كافة الإمكانيات الداعمة لانطلاق أي مشروع جديد.
2- المساعدة في إعداد الدراسات اللازمة والخاصة بأي مشروع
3- إنشاء مركز خاص بتوفير النصح والمشورة حول مرحلة التأسيس والعمل.
4- توفير جملة من الخدمات وعلى رأسها الخدمات المكتبية والإدارية والمالية.
5- نشر ثقافة فكر الحاضنات ودورها في دعم المشاريع الصغيرة116

ولا تختلف طبيعة الخدمات التي تقدمها الحاضنات عن تلك التي أوردناه عن الحاضنات من تقديم الخدمات الإدارية والسكرتارية والمالية والاستشارية وحتى التسويقية للمشاريع الصغيرة.

6) **التجربة التونسية** (القواسمة، 2010: 63)

كان لنشأت حاضنات الأعمال في تونس من قبل وكالة النهوض بالصناعة ومركز المساندة لبعض المؤسسات وجهات اقتصادية وعلمية دور في تأهيل المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية ولم تكن أهداف الحاضنات تختلف كثيراً عن أهداف باقي الحاضنات الأخرى، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

1- ربط الحاضنات بالجامعات التونسية.
2- دعم المشاريع الصغيرة في مجال التقنية المتطورة.
3- دعم المشاريع الصغيرة من أجل زيادة قدرتها التنافسية.

هذا وبالإضافة فإن الحاضنة لكي تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة على أكمل وجه، فإنها تتكون من عدد من اللجان لضمان عملها ومنها لجنة التسيير والتوجيه والتي تعمل على وضع الأهداف الرئيسية الخاصة بالحاضنة وتنظيم عمل الحاضنة، وهناك لجنة خاصة بانتقاء المشاريع الصغيرة والتأكد من انطباق الشروط عليها والتعامل معها، وتقديم كافة وسائل الدعم والخدمات الضرورية من توفير

للمكان اللازمة للإيواء وخدمات الهاتف والبريد والانترنت والحاسوب وتقديم المشورة اللازمة في كافة النواحي .

7) **التجربة الأردنية** (القواسمة ، 2005 : 65) :-

كانت البداية الأولى لدعم المشاريع الصغيرة عن طريق إنشاء التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا في أواخر الثمانينات، والذي يعمل بشكل أساسي على دعم المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال احتضان المشاريع وتوفير بعض الخدمات المالية والفنية والإدارية والتسويقية لها ، وبالتالي يمكن إجمال أهم أهدافه على النحو التالي:

1- دعم أفكار الرياديين والأبحاث وتحويلها إلى أعمال ناجحة اقتصادياً وتجارياً.
2- توفير الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل خدمة المشروعات الصغيرة وإنجاح مشاريعها.
3- ربط المشاريع الصغيرة بالمشاريع التقنية المتطورة.
4- تشجيع التطور التقني بما يخدم المشاريع الناشئة.

وبشكل عام وبغض النظر عن أنواع الحاضنات، فإن الحاضنات تشترك في تقديم عدد من الخدمات أهمها:

1- مكان مؤثث بإيجار منخفض ويرتفع بالتدرج في حال أصبحت المؤسسة تحقق الأرباح، من أجل تشجيعها على ترك الحاضنة وبالتالي فتح المجال أمام مشاريع أخرى للدخول إلى الحاضنة.
2- المساعدة في الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل وبشروط مناسبة للمشاريع الصغيرة.
3- توفير بعض الخدمات الإدارية مثل السكرتارية، الاستقبال، هاتف، حاسوب، الصيانة وغيرها من الخدمات الضرورية للمشاريع.
4- تقديم بعض الخدمات التسويقية والاستشارية.

8) التجربة اليمنية: -

لا توجد في اليمن حاضنات أعمال تتولى عملية احتضان المشروعات الناشئة او المتعثرة إنما توجد بعض المحاولات الحكومية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة تأسست مؤسسات تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة ، حيث تم تأسيس مؤسسات لتمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة لتكن مؤسسات إجتماعية ربحية تتولى تغطية الفجوة التمويلية التي تعانيها المنشآت الصغيرة جراء إحجام المصارف عن تمويل هذه الشريحة الاقتصادية المهمة .وتتمثل هذه المؤسسات في كلاً من صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ، والصندوق الإجتماعي للتنمية ، وفيما يلي عرض توضيحي لكليهما :

(أ) <u>صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة:</u>

مع بداية التسعينات، وتحت تأثير الظروف، والضغوط الاقتصادية تعاظم إدراك الأهمية البالغة لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتأثيرها في هيكل الاقتصاد القومي، وتوازن عملية التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر وتقليص البطالة، حيث تم إنشاء صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، بموجب القرار الجمهوري رقم 39 لسنة 2002، والذي أشار إلى أن الصندوق يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ويمارس نشاطه على أسس اقتصادية وتجارية هادفة إلى التشغيل المستدام. ويمكن توضيح طبيعة نشاط الصندوق ومهامه وخدماته وأداءه التمويلي تباعاً.

1) طبيعة نشاط الصندوق:

تتمثل طبيعة نشاط الصندوق في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، باعتباره النشاط الأساسي، مع تقديم الدعم الفني للمنشآت الصغيرة التي تطلب ذلك، ويسعى إلى استغلال خصائص المنشآت الصغيرة وإمكاناتها للتوسع والتنوع في الأنشطة الاقتصادية، وخفض مستوى البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الدور التكاملي للمنشآت الصغيرة، باعتبارها منشآت مغذية للشركات الكبيرة بالمدخلات، وتستخدم منتجاتها كذلك من خلال المساهمة في توازن عملية التنمية الاقتصادية، وتشجيع الانتشار الجغرافي للمنشآت كوسيلة لإحداث تنمية إقليمية متوازنة خاصة في المناطق الأقل نمواً (السروري ، 2007 : 183) . كما أن توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة سيسهم بزيادة مساهمتها في الدخل القومي، وتعظيم القيمة المضافة الناتجة عنها، والسعي نحو إحلال الواردات.

2) أهداف الصندوق:

يستهدف الصندوق صغار المستثمرين في قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة، وتوفير الموارد المالية بالشروط الملائمة لاحتياجات الصناعات والمنشآت الصغيرة من مصادر تمويل محلية ودولية، فضلاً عن، توفير التمويل المناسب، والخبرات الفنية، والاستشارية لكافة عملاء الصندوق لتدعيم موقفهم المالي، ومساعدتهم على النمو ومواكبة التطورات الصناعية، وزيادة القدرة التنافسية لمنشآتهم الصغيرة (صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة ، 2014) 3) مهام الصندوق:

يشير نظام الصندوق، إلى أن مهامه تتمثل في الآتي(شرهان ، 2017 :91):

- تمويل المشاريع والمنشآت الصغيرة للمستثمرين، ويعد النشاط الرئيسي للصندوق من خلال تقديم القروض للمنشآت بآجال مختلفة ولأغراض مختلفة (مشروع جديد، إحلال، توسيع، تطوير، تمويل رأس المال العامل)، مع التركيز على المشاريع والمنشآت لخريجي الجامعات والمعاهد.
- تطوير وتحديث المنتجات، والخدمات الائتمانية والمصرفية، والمرتبطة بالمنشآت الصغيرة.
- متابعة المنشآت الممولة من قبل الصندوق للوقوف على أية انحرافات في التكلفة الاستثمارية، أو تنفيذ المنشأة، والمساعدة في معالجة أية اختناقات فنية، أو مالية، أو إدارية أثناء التشغيل بما يتناسب مع ظروف كل منشأة على حدة.
- بحث تنمية فرص الإستثمار، والمشاركة المباشرة في رؤوس أموال بعض المنشآت الاستثمارية، أو الترويج لفرص الاستثمار المتاحة.
- إتاحة الاستشارات للمنشآت، ومن ذلك إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، أو المنشأة الراغبة بالإقتراض من الصندوق، أو المقترح تمويله.
- معاونة العملاء في تسويق منتجاتهم من خلال إشراكهم في المعارض المحلية، والدولية.

(ب) الصندوق الإجتماعي للتنمية:

تم تأسيس الصندوق الإجتماعي للتنمية(*) بموجب القانون رقم 15 لعام 1997، ولقد حددت المادة 5 من القانون أهداف الصندوق، ومن هذه الأهداف: المساهمة الفاعلة في إنجاز خطة الدولة في المجال الاجتماعي، والاقتصادي بتمكين الأفراد، والأسر، والمنشأة الصغيرة، والجماعات الفقيرة، والمتدنية الدخل من العمل الإنتاجي عن طريق تقديم الخدمات والتسهيلات المشروطة لإقامة المشاريع والمنشآت الخدمية والإنتاجية، وصولاً إلى الإسهام في الحد من البطالة، والفقر، والتعامل مع الأثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتخفيف وطاه إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل. ويعمل الصندوق على تحقيق أهدافه من خلال أربعة برامج أساسية هي: التنمية المجتمعية والمحلية، بناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل) (صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، 2014)

وقد قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بناءً على توجه حكومي عام للاهتمام بالمنشآت الصغيرة (والأصغر) من خلال الآتي.

1) وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر:

هي الوحدة المعنية في الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ برامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتسعى الوحدة إلى توفير خدمات مالية متنوعة، ومستدامة للمنشآت الصغيرة والأصغر، وتطوير، وتقديم الخدمات غير المالية لأصحاب هذه المنشآت، والعاملين فيها، والمساهمة في تطوير بنية تحتية مساندة لنمو وتطوير صناعة التمويل الأصغر في اليمن، وتقوم الوحدة بتنفيذ العديد من الأنشطة، والخدمات لعل أهمها الآتي(الصندوق الإجتماعي للتنمية . 2008) :

- الخدمات المالية: تعمل الوحدة على توفير خدمات القروض الإدخار التحويلات التأمينات... الخ لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر، وذلك عبر وسطاء لا تقوم الوحدة بتقديم هذه الخدمات مباشرة للمستفيدين، وإنما تقوم بتقديم التمويل لبعض من برامج

(*) الصندوق الإجتماعي للتنمية هو: كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً، يقوم بإدارتها والاشراف عليها مجلس إدارة يرأسه مجلس الوزراء، ويضم في عضويته ممثلين عن الحكومة والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص.

ومؤسسات التمويل الأصغر على شكل منح قروض، ودورات.

- نشر ثقافة التمويل الأصغر من خلال إقامة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والفعاليات الترويجية حول التمويل الأصغر.
- تشجيع، ودعم زيادة عدد مزودي خدمات التمويل الصغير والأصغر من خلال تقديم الدعم الفني للمصارف التي تقدم التمويل للمنشآت الصغيرة، وتشجيع وتدعيم المبادرات الهادفة إلى إنشاء مصارف متخصصة في صناعة التمويل الصغير والأصغر.
- العمل كخبرة على المستوى الوطني في مجال التمويل الأصغر بجلب العديد من المنظمات الدولية للعمل في اليمن، وربط هذه المنظمات ببرامج ومؤسسات التمويل الصغيرة والأصغر.
- رعاية عملية التحول إلى مؤسسات قوية من خلال دمج المؤسسات والبرامج الصغيرة في مؤسسة مالية كبيرة قادرة على الإنتشار والإستمرار في تقديم الخدمات، والوصول إلى الاستدامة من خلال رفع عدد فرص العمل التي يوفرها قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر.

2) وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر:

تعتبر وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أحد مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وفي 2005 باشرت نشاطها رسمياً في 19 يوليو 2006، وتتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وتتمتع بالإستقلالية المالية والإدارية، ويهدف نظام إنشاء هذه الوكالة إلى توفير الخدمات الغير المالية للمنشآت الصغيرة والأصغر عبر التخطيط، والتنسيق، والمتابعة في تنفيذ عدد من البرامج مع الجهات ذات العلاقة من مقدمي الخدمة، وأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر، وخدمات تنمية الأعمال الصغيرة من خلال مشاريع مبتكرة وإبداعية تساعد على نمو الأنشطة في هذا القطاع، وتسعى إلى تحفيز دور الجهات الداعمة للقطاع (الغرف التجارية، المؤسسات والجمعيات الخاصة)، لتنظيم الرحلات الاستكشافية، ومساعدة مزودي الخدمات لتطوير المهارات المرتبطة بها ببرامج تدريبية إدارية، وكذلك مساعدة الغرف التجارية في تقديم الخدمات الاستشارية، والتقنية للمنشآت الصغيرة والأصغر(شرهان ، 2017: 92) .

وتتمثل أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة في الآتي(الصندوق الإجتماعي للتنمية ، 2008):

- دورات تدريبية تخصصية : هذه الدورات التي تتميز بأنها قصيرة، وعملية ترفع من قدرات المنشآت الصغيرة، وتتيح لهم القدرة على الدخول في أعمال جديدة، ومتطورة.
- مراكز الإستشارة والمعلومات التقنية: تقديم المعلومات، والإستشارات التي تساعد أصحاب المشاريع في تحديد الآلات، والمعدات الحديثة، ومصادر المواد الخام، والتصاميم الجديدة، وبعض الإستشارات الأخرى الاقتصادية، والمالية التي تساعد المنشآت الصغيرة.
- تطوير مناهج كليات المجتمع والمعاهد التقنية: بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تقوم الوكالة بإدخال منهج تعرف فيه عالم الأعمال إلى عالم مناهج كليات المجتمع والمعاهد الفنية، والتقنية المنهج يصنف ضمن مناهج التربية الريادية الذي يعمل على زرع روح الريادة لدى الشباب، وتعريفهم بأهمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وما تمثل لهم من إختيار أمثل لتقليص من حجم البطالة، وضمان مصدر ربح للعاملين.
- خطوط إنتاجية جديدة: استقدام خبراء، ورجال أعمال من بعض الدول المتقدمة لتقديم خطوط إنتاج، وأعمال جديدة يمكن تطبيقها في اليمن.
- الزيارات الاستكشافية: تعطي الفرصة لأصحاب المنشآت الصغيرة زيارة الدول الأكثر خبرة في مجال الصناعات الصغيرة مثل: باكستان، مصر، الأردن.... الخ، وكذلك الزيارات الداخلية للشركات، والمصانع في هذه الدول للتعرف على خطوط إنتاج جديدة، وأساليب الإنتاج الحديثة مع التقنيات التسويقية، والترويجية التي تتبعها هذه الدول بحيث يمكنهم تبني التقنيات والأساليب لتنمية منشأتهم وتنويع أنشطتهم.
- تطوير وتسويق المنتجات الحرفية اليمنية: وذلك من خلال التواصل مع المنتجين الحرفين، وذلك عبر التجمعات الحرفية، والمنظمات غير الحكومية، والعاملة في مجال المنتجات، وعمل مسح حول المنشآت الحرفية

اليمنية، وتقديم المعلومات الخاصة بالمنتجات الحرفية، وتسهيل الاستفسار عنها، وتسويقها .

إذا ، من عرض التجارب العالمية والعربية لحاضنات الأعمال ، ومن عرض التجربة اليمنية في مجال دعم المشروعات الصغيرة يتضح لنا انه يوجد قاعدة أولية يمكن الإعتماد عليها في إنشاء حاضنات أعمال متخصصة في اليمن وذلك بالاستفادة من التجارب العالمية والعربية في هذا المجال ، حيث أصبح إنشاء حاضنات أعمال في اليمن ضرورة تفرضها المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد اليمني ، وسيتم التعرض لهذه الأهمية في المبحث التالي .

المبحث الرابع
أهمية إنشاء حاضنات أعمال في اليمن لدعم المشروعات الصغيرة ودورها في تنمية المشروعات وتطويرها

يحتل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات الدول العربية، باعتباره يشكل الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية بشكل عام، وإن تفاوتت نسبه وطبيعته من بلد إلى آخر. ويشكل قطاع الصناعات الصغيرة في اليمن أكثر من 95% من إجمالي المنشآت الصناعية، ويعمل فيه ما يزيد على 63% من الأيدي العاملة في القطاع الصناعي، بينما يستحوذ على حوالي 41% من القيمة المضافة الصناعية، في حين تمثل المنشآت الكبيرة2.6 بالمئة من إجمالي المنشآت الصناعية وتستحوذ على نحو59.3 % من إجمالي القيمة المضافة .

وبالرغم من تنامي دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا زال دون الطموح، خاصة وأنها تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التنظيمية والفنية ومحدودية التجديد والابتكار مما يضعف قدرتها التنافسية في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، حيث يواجه هذا القطاع في بلادنا عدد من الصعوبات والمعوقات، لعل أبرزها توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة وضعف الترابط مع المنشآت الصناعية الكبيرة وتدني القدرة التنافسية، بالإضافة إلى محدودية برامج التأهيل والتدريب وضعف برامج الدعم المحلي .

لذا ينبغي البحث في آليات وسبل تمكين هذه الصناعات، ليس من خلال سياسات حمائية، وإنما عبر المزيد من التنافس وتحسين الجودة وتشجيع الابتكار .

إن إيجاد حاضنات الأعمال في اليمن ضرورة للحاجة إلى خلق فعاليات جديدة ومبتكرة من أجل دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ورفع فرص نجاحها ، ومن أجل تخطي صعوبات مرحلة البدء والظروف المحيطة بالراغبين في العمل في قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار لإخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر واحد للدخل (النفط) إلى اقتصاد مبني على مصادر متعددة بتوفير مناصب الشغل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع للحركة.

أولاً : أهمية حاضنات الأعمال :-

يتجسد الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال من أنها مؤسسات لدعم المبادرات العلمية والمشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والانتاج ، ومساعدة هذه المشروعات في التأسيس بتوفير دراسات للجودة وتقديم المشورة وتجهيز و اعداد المكان وغيرها من متطلبات العمل بما في ذلك خدمات الحاسوب والاتصال والدعم التقني والفني.

وترى الباحثة أن أهمية حاضنات الأعمال تكمن في دورها البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

- تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والناشئة، حيث بالأساس أقيمت حاضنات الأعمال بهدف مساعدة هذه المشروعات وتقديم الدعم اللازم لها والذي يساعدها على تخطي الصعوبات التي تواجه المشاريع في بداية نشأتها والذي يرجع الى نقر الخبرة وغياب الجانب التخطيطي والاستشاري.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم حاضنات الأعمال في تنشيط المجتمع المحلي من خلال إقامة المشروعات ودعم بيئة الأعمال، وتعتبر مراكز لنشر الفكر الريادي والعمل الحر في أوساط الشباب، ولا يغفل

علينا أن تنشيط العمل الحر واقامة المشاريع في أي مدينة أو محافظة يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تقليل نسب البطالة، زيادة عدد الشركات والتي تقوم بدفع مستحقات للدولة، أيضا تنشط عمليات الإنتاج والاستيراد والتصدير، وكلها بالنهاية تصب في مصلحة الدولة.

ثانياً : دور حاضنات الأعمال في تنمية وتطوير المشروعات في اليمن :-

وتنبع أهمية إنشاء حاضنات أعمال في اليمن من خلال الأدوار التي تلعبها هذه الحاضنات في تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة، ويمكن إبراز هذه الأدوار في الآتي:

(أ) الأدوار الاقتصادية لحاضنات الاعمال :-

تتعرض المشروعات الصغيرة والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، وتسهم في فشلها وانهيارها، حيث تشير التجارب في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى أقل من 50 % وبينما ترتفع نسبة نجاح المشاريع الصغيرة التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 80 % (عاطف الشبراوي ابراهيم، 2005 ، ص14)، وعليه فالحاضنات تسعى إلى :(مهدي، جابر ، 2015م:153)

1) تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة :من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة .
2) تنمية المجتمع المحلي :من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزا لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق
3) دعم التنمية الاقتصادية : تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الانتاجية والخدمية الجديدة في هذا المجتمع، والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.
4) دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية :تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، فإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة في قطاعات محددة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والتركيز على تنمية تكنولوجيات هذه القطاعات.
5) دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق الفرص : تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات المشروعات في أي مجتمع بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل (سماوي، علي 2010 : 145).

(ب) الأدوار الاستراتيجية لحاضنات الأعمال- :

قد أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المؤسسات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88 % مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشاريع بصفة عامة .ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد الآتي (زودة وبوكفة ، 2014م ، ص 61) :

1) تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها ، Venture Capitalشركات رأس المال المغامر أو المخاطر.
2) توفير فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية ومساعدتهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بدايةٍ حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية الحكومية التي تنعكس في) القروض، الضمانات، آليات تأسيس وإجازة المشاريع، التسجيل الضريبي، إنشاء منافذ التسويق وغيرها.
3) بناء على ما ورد في النقطة السابقة، فإن مقتضيات البدء الصحيح تتطلب تحديد الزبائن المحتملين لكل مشروع ينتمي للحاضنة، وسيفيد ذلك في تحديد طرق الإنتاج وأساليبه وحجمه، وأساليب التوزيع والترويج، فضلاً عن تحديد طرق إرضاء ذلك الزبون وإسعاده

ويتمثل ذلك بالمزايا التنافسية) الكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، الإبداع، البيئة) .

4) إيجاد منافذ تسويق ملائمة ولا ضير في التعامل مع الشركات الكبيرة التي ستدعم مشاريع الحاضنة في بادئ الأمر.
5) توفير فرصة ذهبية للباحثين والممارسين لاستثمار البحوث التطبيقية والتجريبية والانتقال بالجهود العلمية من أروقة المختبرات إلى الميدان التجاري والأسواق.
6) تشجيع عمليات نقل التقنيات المتطورة وتوطينها وتعزيز استخدامها محلياً وبالأخص تقنيات الجيل الأول غير المعقدة والتي لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة.

كما يظهر دور حاضنات الأعمال، ليس فقط من خلال ما تقدمه لمشاريع الأعمال من دعم وتخطيط ... إلخ .ولكن من خلال توفير فرص التفاعل مع القطاعات بمختلف أنواعها، سواء أكانت صناعية، أم تكنولوجية، أم جامعات ومراكز أبحاث وغيرها . وذلك من أجل الإفادة من خبرات أصحاب المعارف والمستشارين في تلك القطاعات(Lichtenstein & Lyons،2001،).

ثالثاً : التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال:-

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي قد تتركها الحاضنات ، وبالرغم من الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد ، إلا أنها قد تواجه بعض المشاكل والتحديات التي تحد من فعاليتها ، أو قد تؤثر على دورها. منها : (ابو قحف ، عبد السلام ،2012: 91)

(1) محدودية الموارد المالية والبشرية للحاضنة الذي يحد من مستوى طموح المؤسسات الحاضنة.
(2) التحدي الثاني يتمثل بمشكلة جودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لغرض تسهيل عمل المؤسسة المحتضنة.
(3) اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي تستهدفها الحاضنة من خلال تقديمها للمساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.
(4) قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم.
(5) عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة.
(6) التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية ، الإدارية ، والمالية ، وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المغالى فيه .

كما يمكن اعتبار مجموعة من المعوقات تشترك فيه الكثير من الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة يمكن ادراجها فيما يلي (عبدالرؤوف و لخضر ،2017: 8) :

1) قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.
2) ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.
3) نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وهجرة الأدمغة نحو الخارج.
4) انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار.
5) انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار.
6) ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية والدول أيضا.
7) وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
8) عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال.
9) ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية.
10) غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد

الاستنتاجات والتوصيات:-

تأسيساً على ما سبق ذكره يمكن القول بأن حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم وبخاصة البلدان النامية ومنها اليمن .

وعليه نستخلص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من هذا البحث على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1) تعتبر حاضنات الأعمال من أهم آليات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ووسيلة لخلق فرص عمل جديدة، التي تساهم بفعالية في تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة حيث تقدم لهم المعلومات الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق المنتجات، وتتنوع الحاضنات حسب الهدف الذي أنشأت لأجله
2) ان المشروعات الصغيرة هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم، وان دعم برامج المؤسسات والمشروعات الصغيرة سيكون له مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد القومي، ونشوء مشروعات واعدة كفيلة بخلق فرص عمل للشباب وتعزيز عملية التنمية.
3) تواجه المشروعات الصغيرة في اليمن مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدراتها التنافسية وفرص استمرارها.
4) تتوافر في اليمن قاعدة أولية لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة يمكن الانطلاق منها نحو إنشاء حاضنات اعمال متخصصة وفق آليات وبرامج تتفق مع اهداف التنمية الاقتصادية مستفيدة بذلك من التجارب العالمية والعربية في مجال حاضنات الأعمال.
5) تمثل حاضنات الأعمال برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي عن طريق دعم وتنمية المشروعات الجديدة والقائمة وتطويرها.

ثانياً : التوصيات :

ومما تقدم يمكن الخروج ببعض التوصيات اللازمة لتنمية وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليمن من خلال حاضنات الأعمال وذلك على النحو التالي:

1) ضرورة إنشاء حاضنات أعمال لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة لتعزيز القطاع الصناعي، وتبنيها كأحد الخيارات الاستراتيجية في تدعيم النمو الاقتصادي وذلك بالاستفادة من التجارب العالمية والعربية في مجال حاضنات الأعمال.
2) زيادة الوعي لمفهوم الحاضنات واهميتها في تنمية ودعم وتطوير المشروعات الصغيرة لدى منظمات الأعمال، ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج تدريبية ومؤتمرات علمية وتثقيفية عن دور حاضنات الأعمال ودورها في نجاح وتنمية المشروعات المختلفة .
3) الاستفادة من التجارب العالمية والعربية لإقامة حاضنات الأعمال وتفادي المشاكل التي عانت منها تلك الدول.
4) يجب أن تتبنى الدولة توفير منظومة متكاملة لدعم المشروعات يشمل تشجيع إقامة المشروعات وتوفير البنية الأساسية المناسبة، ومزايا ضريبية، وتسهيلات للتمويل، وتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات.
5) ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة والجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص في إنشاء ودعم حاضنات أعمال متنوعة وتوفير التمويل المناسب لها، والعمل على تطوير الخدمات التي تقدمها المشروعات المختلفة.

المصادر والمراجع

1) أبو قحف، عبدالسلام (2012) العولمة وحاضنات الاعمال، حالات عملية وحلول مشكلات، الطبعة الاولى، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر.
2) التميمي، موسى(2007) – تأثير التغير الاستراتيجي في عملية الاحتضان التقني بإعتماد الابداع التقني دراسة استطلاعية لعينة من منظمات القطاع الصناعي العراقي المختلط – رسالة ماجستير- جامعة بغداد .
3) جوادي،، توفيق، وعبد اللاوي، مفيد، وفرحات، عباس(2011) - حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام .و رقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الدولي حول الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة.
4) الجودر، أحمد عبدالرحمن(2005) – الأسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الأعمال – دور صناعة الأعمال، المؤتمر السنوي السادس في الإدارة – الإبداع والتجديد من أجل التنمية الإنسانية – صلالة – سلطنة عمان – 10-14 سبتمبر.
5) حتاملة ، ابراهيم محمد (2019م) – دور حاضنات الأعمال في تذليل صعوبات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن – المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية - المجلد 21 – العدد(1) .
6) الخضار، لبيب (2004)، التكامل الصناعي والأكاديمي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول محور العلاقة بين الجامعات والصناعة المنعقد في 2004 / 11 / 25 ، عمان - الأردن .

7) دليلة ، بركان و شيراز حايف (2012) – حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – 18-19 إبريل .
8) رضوان ، لؤي محمد زكي (2004) ، ورقة عمل بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية الواقع ومعوقات التطوير ، قدمت إلى مؤتمر : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، الإشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة – مصر ،22يناير.
9) الزركوش، علياء ومحمد جلال (2017) – حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق – مجلة آفاق علمية – المجلد التاسع – العدد (14) .
10) زودة، عمار وحمزة بوكفة (2014)، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد الثاني ، ديسمبر . ص 56 : 71 .
11) السروري، مصدق (2007) ، " تجربة صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة في تمويل الصناعات الصغيرة في اليمن " (ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، صنعاء، اليمن).
12) الشبراوي، عاطف ابراهيم (2005) – حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة .
13) الشتيوي ، حسين فرج (2015م) – دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية إلى ثروة – الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الاقتصادية – mtkhadiga@hotmail.com
14) شرهان، أرفق محمد (2017) – تأثير السياسات الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي دراسة بالتطبيق على عينة من المصارف اليمنية – رسالة ماجستير - جامعة ذمار – اليمن .
15) الصندوق الاجتماعي للتنمية (2004) ، " مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والاصغر" صنعاء.
16) الصندوق الاجتماعي للتنمية (2009) ، "وحدة المنشآت الصغيرة والأصغر" (صنعاء، اليمن).
17) صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة (2014) ، " التقرير السنوي " (صنعاء، اليمن) .
18) الصندوق الإجتماعي للتنمية (2008)، " تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر" (وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، صنعاء).
19) صيرة، محمود ومحمد بخيت (2017) – حاضنات الأعمال ودورها في نجاح المشاريع الريادية، دراسة تطبيقية على حاضنات قطاع غزة في الفترة (2006-2017).
20) عبد الرؤوف، عزالدين و يحي لخضر (2017) – حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – 6 : 7 ديسمبر .
21) عبد الوهاب، أحمد (2016) – تعريف حاضنات الأعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية وشرح لدور الحاضنة – المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
22) عطار ، نائلة حسبن (2008) ، حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع ، الصحيفة الإقتصادية الإلكترونية ، العدد5286 - 1\4\2008 .)
23) علي سماي،(2010)،" دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع133 .
24) عيداروس، أحمد وأحمد، أشرف (2013)- تصور مقترح لإدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، المجلد 24 ، العدد 95 .
25) قايد ، علي عبدالله (2008) ، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، فرص متاحة و تحديات قائمة" (ورقة مقدمة إلى: مؤتمر" الصناعة مستقبل اليمن "المنعقد في المكلا، وزارة الصناعة والتجارة، صنعاء).
26) القواسمة، ميسون محمد (2010) – واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية – رسالة ماجستير- جامعة الخليل .
27) المساجدي ، خالد صالح وآخرون (2020) – دور حاضنات الأعمال الجامعية في توجيه الطلبة الخريجين نحو ريادة الأعمال – المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية – ألمانيا – برلين - العدد (9) – ص 131:154 .
28) مهدي ، جابر (2015) أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة – مجلة العلوم الاقتصادية – العدد 16 - ص148 – 169 .
29) ناصر، عيسى (2010) ، حاضنات الأعمال لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد18 - مارس 2010
30) الهاجري ، عبدالله سعيد (2015) – دور حاضنات العمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت – بحث مقدم إلى الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية بالجمهورية التونسية – الفترة من 12-14 أكتوبر .
31) Report of the Social and Economic Commission for Westem Asia (ESCWA)، the technology Business incubators، United Nations، New York 1995، p15 .
32) Lichtenstein، G. A.، and Lyons، T. S.،(2001). "The Entrepreneurial Development System: Transforming Business Talent and Community Economics" Economic Development Quarterly، 15، no. 1: 4-8.
33) https://www.research-ar.com/2019/11/technology-incubators.html
34) https://www.google.com/amp/s/www.noonpost.com/content/14280%3famp